

جامعة ميدأوشن

كلية الإدارة

قسم / تخصص ماجستير ادره اعمال



عنوان البحث

تحليل تأثير إدارة رأس المال العامل على ربحية الشركات السعودية

دراسة تطبيقية في منطقة الرياض

إعداد الطالب/ بندر صالح العنزي

إشراف/

د. الفیصل عبد الحمید

د. فايز جراد

العام الدراسي:

٢٠٢٦

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الله سبحانه وتعالى الذي منحني القوة والإرادة لإتمام هذا البحث. كما أود أن أعبر عن جزيل شكري وامتناني للأستاذ الدكتور /الفصيل عبد الحميد، مشرف البحث، على دعمه المستمر وإرشاده القيم طوال فترة إعداد هذا البحث، والأستاذ الدكتور /فايز جراد، مشرف البحث، على ملاحظاته البناءة وإسهاماته القيمة في تحسين البحث.

كما أشكر جميع أعضاء هيئة التدريس في قسم إدارة الأعمال بجامعة ميدأوشن على جهودهم المبذولة في إثراء معرفتي الأكاديمية.

وأقدم بخالص الشكر لكل من ساهم في تقديم المعلومات والبيانات التي كانت أساساً لهذا البحث، ولعائلي الكريمة على دعمهم المستمر وتشجيعهم المتواصل.

جزيل الشكر والتقدير لكل من ساعدني في إتمام هذا العمل، سائلاً الله أن يكون هذا البحث إضافة مفيدة للمجتمع.

فهرس المحتويات:

البسملة	٢	
شكر وتقدير	٣	
الفصل الأول: مقدمة الدراسة		
١,١ المقدمة	٨	
١,٢ مشكلة الدراسة	٩	
١,٣ أهمية الدراسة	١٠	
١,٤ أهداف الدراسة	١١	
١,٥ تساؤلات الدراسة	١٢	
١,٦ فروض الدراسة	١٣	
الفصل الثاني: الدراسات السابقة		١٤
٢,١ مراجعة الدراسات السابقة	٢١	
٢,٢ المنطلقات النظرية للدراسة	٢٤	
الفصل الثالث: منهجية الدراسة		
٣,١ تصميم الدراسة	٢٩	
٣,٢ مجتمع وعينة الدراسة	٢٩	
٣,٣ أدوات جمع البيانات	٣٠	
٣,٤ الأساليب الإحصائية والتحليلية المستخدمة	٣١	
الفصل الرابع: النتائج والتوصيات		
٤,١ نتائج تحليل البيانات	٣٣	
٤,٢ استنتاجات البحث	٣٨	
٤,٣ التوصيات	٤١	
المراجع	٤٦	
الاستبانة	٥١	
الملخص	٥٤	

فهرس الجداول:

- الجدول ١ توزيع المشاركين حسب المسمى الوظيفي ٣٦
- الجدول ٢ تحليل أداء المو توزيع المشاركين حسب عدد سنوات الخبرة ٣٧
- الجدول ٣ توزيع المشاركين حسب حجم الشركة ٣٧
- الجدول ٤ إستراتيجية إدارة رأس المال العامل المتبعة في الشركات ٣٧

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى دراسة تأثير إستراتيجيات إدارة رأس المال العامل على ربحية الشركات في السوق المالي السعودي. تم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات من ١٦٠ موظفًا في الشركات السعودية المدرجة في تداول. تناول البحث ثلاث إستراتيجيات رئيسية لإدارة رأس المال العامل: الإستراتيجية المتحفظة، الإستراتيجية المجازفة، و الإستراتيجية المعتدلة.

أظهرت النتائج أن الشركات التي تتبع الإستراتيجية المعتدلة حققت توازنًا أفضل بين السيولة والربحية مقارنة بالشركات التي تتبع الإستراتيجيات الأخرى. كما تبين أن الشركات التي تعتمد الإستراتيجية المتحفظة تتمتع بمستوى عالٍ من السيولة لكنها قد تواجه تحديات في زيادة الربحية. في المقابل، الشركات التي تتبع الإستراتيجية المجازفة قد تحقق أرباحًا أعلى على المدى القصير، لكنها تزداد عرضة للمخاطر المالية.

أوصى البحث بتبني الشركات السعودية الإستراتيجية المعتدلة لتحسين أدائها المالي، وزيادة الكفاءة التشغيلية من خلال تحسين دورة التحويل النقدي، مع ضرورة استخدام الحلول التكنولوجية لتحسين إدارة رأس المال العامل وتبني سياسات مالية مرنة تتماشى مع التغيرات الاقتصادية المحلية والدولية.

الكلمات المفتاحية: إدارة رأس المال العامل، إستراتيجيات رأس المال العامل، الإستراتيجية المتحفظة، الإستراتيجية المجازفة، الإستراتيجية المعتدلة، ربحية الشركات

الفصل الأول

يعد كل من موضوعي راس المال العامل والربحية من المواضيع المهمة جدا في علوم الادارة المالية بصورة خاصة في علم ادارة الاعمال بصورة عامة، وعنصر مهم للمحافظة على استمرارية العمليات التشغيلية في الشركات، وتساعد ايضا في عمليات الرقابة والتخطيط على أصولها والتزاماتها المتداولة، وبالتالي الوصول الى مستويات مناسبة من رأس المال العامل لتحقيق التوازن بين السيولة والربحية. حيث أن الادارة الضعيفة لرأس المال العامل تؤثر سلبا على الشركات فتصبح غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها المستحقة، مما يسبب في حدوث ضائقة مالية للشركة

وبناء عليه فإن تحقيق هدف تعظيم القيمة السوقية للشركة في البورصة يتطلب الموازنة بين هدي السيولة والربحية، الامر الذي يضيف بعداً جديداً الى وظيفة الادارة المالية في الشركة يتمثل في التوفيق بين هذين الهدفين المتعارضين بطبيعتهما.

ومن أهم الوسائل ذات الصلة بإدارة رأس المال العامل هي إدارة السيولة والتي يتمحور دورها في تحقيق التوازن بين الاموال التي تستثمرها المنشأة في الموجودات المتداولة من جهة والاموال التي تستخدمها في تسديد أثمان تلك الموجودات من جهة أخرى. ويمكن تحقيق هذا التوازن عن طريق تحسين كفاءة إدارة الأصول والمطلوبات المتداولة من خلال السعي نحو تحقيق أفضل الشروط لبيع البضاعة وتحصيل أثمانها من العامل وفي الوقت نفسه تحقيق أفضل الشروط لتسديد تلك الاثمان بواسطة قروض قصيرة الاجل. ومن أهم المبادئ التي يتم الاسترشاد بها في إدارة رأس المال العامل هو ما يعرف بمبدأ الموازنة بين الأجل maturing principle والذي يقضي بأن يكون آجال استحقاق مصادر الاموال المستخدمة في أنشطة أرس المال العامل متوائما مع آجال النشاط الذي ستستخدم.

لذا يتعين على إدارة الشركة الوصول الى المستوى الأمثل من الاستثمار في راس المال العامل وتحديد المزيج الأمثل من مصادر التمويل قصيرة او طويلة الاجل.

مشكلة الدراسة:

تعمل ادارة راس المال العامل على تحسين كفاءة الشركة وبالتالي تؤثر على اداء الاعمال والقدرة التنافسية للشركة.

وقد اكدت الدراسات الاكاديمية في مجال تمويل الشركات على اهمية القرارات المالية قصيرة الاجل لربحية الشركة فتمثل اشكاليات ادارة راس المال العامل موضوعاً مستمراً نظراً لأهميته كمصدر للسيولة في ضمان استمرارية ونجاح الشركات وقد توصلت الدراسات حول ادارة راس المال العامل ان الاستثمار الفعال في راس المال العامل يمكن ان يعزز الربحية ويزيد من قيمة الشركة وان الادارة الفعالة لراس المال العامل تساهم في تطوير ميزة تنافسية للشركة وتحافظ على استمراريتهما ..

ولقد شهدت الادبيات المتعلقة بالعلاقة بين راس المال العامل وأداء الشركات تطورا متزايدا على مدى العقود الماضية. تم تحديد هذا الاهتمام المتزايد من خلال تأثير إدارة راس المال العامل على ربحية الشركات وتطورها وبقائها بالسوق فيجب ان تسمح إدارة راس المال العامل للشركة بتوليد السيولة اللازمة للوفاء بالديون قصيرة الاجل وتحقيق التوازن بين المخاطر والربحية.

ونصت بعض الدراسات على ان العلاقة بين رأس المال العامل وأداء الشركات متباينة الى حد ما فبعض الدراسات اكدت على ان للاستثمار في راس المال العامل تاثير ايجابي على ربحية الشركة لانها تدعم النمو من حيث المبيعات والارباح

وعلى جانب اخر توصلت الدراسات الى وجود تاثير سلبي للاستثمار في راس المال العامل على ربحية الشركات لان الزيادة بالاستثمارات في راس المال العامل تتطلب تمويل إضافي وبالتالي تكاليف إضافية والتي قد تؤدي الى الخسائر

أهمية الدراسة:

أولاً: الأهمية العلمية

تكتسب هذه الدراسة أهمية علمية كبيرة في إثراء الأدبيات المالية والمحاسبية، حيث تركز على العلاقة بين استراتيجيات إدارة رأس المال العامل والربحية في الشركات السعودية. وعلى الرغم من أهمية هذا الموضوع، إلا أن الدراسات المحلية في هذا المجال ما زالت محدودة مقارنة بالدراسات الأجنبية، مما يجعل هذه الدراسة إضافة قيمة في مجال الإدارة المالية.

كما تسهم الدراسة في توضيح المفاهيم النظرية المتعلقة باستراتيجيات إدارة رأس المال العامل، من خلال تصنيفها إلى ثلاث استراتيجيات رئيسية هي: المتحفظة، المجازفة، و المعتدلة. وبذلك تساعد في تقديم تحليل مفصل لخصائص ومزايا ومخاطر كل استراتيجية، مما يعزز من قدرة الباحثين والدارسين على فهم العلاقة بين رأس المال العامل وأداء الشركات المالية.

ثانياً: الأهمية العملية

من الناحية العملية، توفر الدراسة قيمة كبيرة لصناع القرار في الشركات السعودية، حيث تساعد في تحديد الإستراتيجية الأنسب لإدارة رأس المال العامل وتحقيق التوازن بين السيولة والربحية. كما تساهم في توجيه الشركات نحو تحسين كفاءة إدارة رأس المال العامل، مما يؤدي إلى تعزيز قدرتها على تحقيق الأرباح والنمو المستدام. تسهم الدراسة أيضاً في تمكين مديري الشركات من فهم تأثير قرارات إدارة رأس المال العامل على الأداء المالي العام، مما يساعد على تقليل المخاطر المرتبطة بالعجز أو الفائض في رأس المال العامل. وبذلك، تمثل هذه الدراسة أداة عملية لتحسين استدامة الشركات وزيادة قدرتها على المنافسة في بيئة الأعمال السعودية.

أهداف الدراسة:

- ◆ تحليل العلاقة بين استراتيجيات إدارة رأس المال العامل المختلفة (المتحفظة، المجازفة، المعتدلة) وأثرها على ربحية الشركات السعودية.
- ◆ دراسة كفاءة إدارة رأس المال العامل في الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول) في قطاع المواد الأساسية.
- ◆ التعرف على تأثير استثمارات رأس المال العامل على الأداء المالي للشركات، سواء كان تأثيرًا إيجابيًا أو سلبيًا.
- ◆ تحليل الاختلاف بين استراتيجيات إدارة رأس المال العامل (المتحفظة، المجازفة، المعتدلة) وأثر كل استراتيجية على تحقيق التوازن بين السيولة والربحية في الشركات السعودية.
- ◆ دراسة أثر سياسة التمويل قصيرة الأجل على كفاءة رأس المال العامل وقدرة الشركات على تحقيق أرباح مستدامة.
- ◆ تقييم مستوى السيولة والربحية في الشركات السعودية بناءً على استراتيجيات إدارة رأس المال العامل المطبقة في الشركات.
- ◆ تقديم توصيات عملية لتحسين إدارة رأس المال العامل في الشركات السعودية بما يساهم في تعزيز استدامتها المالية وربحياتها.

يكمن سؤال الدراسة الرئيسي وهو :

ما أثر إستراتيجيات إدارة رأس المال العامل (المتحفظة، المجازفة، والمعتدلة) على ربحية الشركات المدرجة في

قطاع المواد الأساسية في السوق المالية السعودية؟

الأسئلة الفرعية:

- ما مستوى كفاءة إدارة رأس المال العامل في الشركات السعودية المدرجة في قطاع المواد الأساسية؟
- ما طبيعة العلاقة بين حجم الاستثمارات في رأس المال العامل والأداء المالي (الربحية) في هذه الشركات؟
- هل تؤدي الإستراتيجية المتحفظة في إدارة رأس المال العامل إلى تحقيق ربحية أعلى من الإستراتيجيتين المجازفة والمعتدلة؟
- ما أثر تبني الإستراتيجية المجازفة في إدارة رأس المال العامل على مستوى السيولة والمخاطر المالية للشركات؟
- هل تحقق الإستراتيجية المعتدلة في إدارة رأس المال العامل توازناً أفضل بين السيولة والربحية مقارنة بباقي الاستراتيجيات؟
- ما العوامل الداخلية (مثل السياسات التمويلية، والسيولة المتاحة) والخارجية (مثل ظروف السوق وأسعار الفائدة) التي تؤثر على اختيار الشركات السعودية لاستراتيجية معينة في إدارة رأس المال العامل؟
- إلى أي مدى تسهم الإدارة الفاعلة لرأس المال العامل في تحسين استدامة الربحية على المدى الطويل في الشركات السعودية؟
- ما أبرز التحديات التي تواجه مديري الشركات عند تطبيق استراتيجيات إدارة رأس المال العامل في بيئة السوق السعودي؟
- كيف يمكن للشركات السعودية تحسين إدارة رأس المال العامل بما يحقق أقصى استفادة ممكنة من مواردها المالية ويزيد من ربحيتها؟

- يفترض أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين إستراتيجيات إدارة رأس المال العامل (المتحفظة، المجازفة، والمعتدلة) وأداء الشركات (الربحية) في السوق المالية السعودية.
- يفترض أن كفاءة إدارة رأس المال العامل في الشركات السعودية تؤثر بشكل إيجابي على مستوى ربحيتها.
- يفترض أن زيادة حجم الاستثمارات في رأس المال العامل تؤدي إلى تحسين الأداء المالي للشركات السعودية من خلال تعزيز السيولة وزيادة الربحية.
- يفترض أن الشركات التي تتبع الإستراتيجية المتحفظة في إدارة رأس المال العامل تحقق ربحية أعلى مقارنة بالشركات التي تتبع الإستراتيجيتين المجازفة والمعتدلة.
- يفترض أن تبني الإستراتيجية المجازفة في إدارة رأس المال العامل يزيد من المخاطر المالية للشركات، لكن يمكن أن يؤدي إلى زيادة السيولة وتحقيق أرباح قصيرة الأجل.
- يفترض أن الإستراتيجية المعتدلة في إدارة رأس المال العامل تحقق توازنًا أفضل بين السيولة والربحية مقارنة بالإستراتيجيتين المتحفظة والمجازفة.
- يفترض أن هناك تأثيرًا مباشرًا من العوامل الداخلية مثل السياسات التمويلية، والعوامل الخارجية مثل ظروف السوق وأسعار الفائدة، على اختيار الشركات السعودية لاستراتيجية إدارة رأس المال العامل.
- يفترض أن الإدارة الفاعلة لرأس المال العامل تساهم بشكل كبير في تحسين استدامة الربحية على المدى الطويل للشركات السعودية.
- يفترض أن مديري الشركات السعودية يواجهون تحديات كبيرة في تطبيق استراتيجيات إدارة رأس المال العامل، مثل تقلبات السوق، والتغيرات الاقتصادية، وصعوبة التوازن بين السيولة والربحية.
- يفترض أن الشركات السعودية يمكنها تحسين إدارة رأس المال العامل من خلال تحسين كفاءة التحصيل، تسريع الدورات النقدية، وتقليل المديونيات لتحسين ربحيتها واستدامتها المالية.

الفصل الثاني
الدراسات السابقة

الدراسات السابقة

- دراسة حمودة، ٢٠٢٢

عنوان الدراسة: أثر إدارة رأس المال العامل على سيولة وربحية شركات صناعة الأغذية المساهمة السعودية في

الرياض

هدف الدراسة:

دراسة تأثير إدارة رأس المال العامل على السيولة وربحية الشركات المساهمة في قطاع صناعة الأغذية في الرياض.

منهجية الدراسة:

استخدمت الدراسة أسلوب الانحدار الخطي المتعدد لتحليل بيانات ١٢ شركة مساهمة من قطاع صناعة الأغذية

المدرجة في سوق المال السعودي (تداول).

نتائج الدراسة:

أظهرت النتائج وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين إدارة رأس المال العامل وكل من السيولة والربحية. كما

تبين أن تحسين إدارة رأس المال العامل يعزز قدرة الشركات على مواجهة التحديات الاقتصادية وتحقيق عوائد مالية

مستقرة.

التوصية:

ضرورة تحسين إدارة رأس المال العامل من خلال تقليل فترات التحصيل وتحسين كفاءة إدارة المخزون لتعزيز الربحية

وزيادة القدرة على الاستمرار في بيئة الأعمال التنافسية.

- دراسة الزبيدي، ٢٠١٧

عنوان الدراسة: علاقة إدارة رأس المال العامل بمستوى الربحية في الشركات السعودية

هدف الدراسة:

دراسة تأثير إدارة رأس المال العامل على مستوى الربحية في الشركات السعودية المدرجة في السوق المالي.

منهجية الدراسة:

استخدم الباحث نماذج كمية تم اختبارها في اقتصادات متقدمة وطبقها على الشركات السعودية المدرجة في السوق المالي السعودي.

نتائج الدراسة:

أظهرت النتائج أن تحسين دورة تحويل النقدية وزيادة كفاءة إدارة رأس المال العامل يؤديان إلى تحسين الربحية التشغيلية. كما تبين أن الشركات التي تدير رأس المال العامل بفعالية يمكنها تحقيق عوائد أعلى على الأصول.

التوصية:

ضرورة تحسين كفاءة دورة تحويل النقدية من خلال تسريع عملية التحصيل وتخفيض فترة الدفع لتحسين مستوى الربحية.

- دراسة القرني، ٢٠١٩

عنوان الدراسة: أثر التغير في رأس المال العامل على ربحية الشركات المساهمة في الرياض

هدف الدراسة:

دراسة تأثير التغير في رأس المال العامل على ربحية الشركات المساهمة في قطاع تجزئة السلع الكمالية في الرياض.

منهجية الدراسة:

تم إجراء تحليل أفقي للقوائم المالية لأربع شركات سعودية هي: جرير، اكسترا، ساسكو، وشاكر، على مدى عشر سنوات.

نتائج الدراسة:

أظهرت النتائج وجود علاقة قوية ذات دلالة إحصائية بين التغير في رأس المال العامل والعائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول. كما تبين أن زيادة رأس المال العامل تسهم في زيادة العوائد المالية على المدى الطويل.

التوصية:

ضرورة تحسين إدارة رأس المال العامل بما يتماشى مع استراتيجية النمو لتحقيق أكبر قدر من الربحية وتقليل المخاطر المالية.

- دراسة Uyar, A., ٢٠١٧

عنوان الدراسة: العلاقة بين دورة تحويل النقدية وحجم الشركة وربحيتهما

هدف الدراسة:

دراسة العلاقة بين دورة تحويل النقدية وحجم الشركة وربحيتهما في الشركات التجارية والصناعية المدرجة في الأسواق المالية.

منهجية الدراسة:

استخدم الباحث تحليل التباين وارتباط بيرسون لدراسة تأثير دورة تحويل النقدية على الربحية وحجم الشركة.

نتائج الدراسة:

أظهرت النتائج أن الشركات الصغيرة تتمتع بقدرة أعلى على تحسين دورة تحويل النقدية مقارنة بالشركات الكبيرة، مما يعزز الربحية في الشركات الصغيرة.

التوصية:

ضرورة تحسين دورة تحويل النقدية في الشركات الكبيرة من خلال تقليل فترات التحصيل وتخفيض مدة السداد لتعزيز الربحية.

- دراسة Nobane & AlHajjar, M., ٢٠١٧

عنوان الدراسة: العلاقة بين إدارة رأس المال العامل وربحية الشركات

هدف الدراسة:

دراسة العلاقة بين إدارة رأس المال العامل وربحية الشركات عبر عينة من ٢١٢٣ شركة غير مالية.

منهجية الدراسة:

استخدمت الدراسة أسلوب التحليل الإحصائي لتقييم تأثير تقصير دورة تحويل النقدية وفترة التحصيل على الربحية.

نتائج الدراسة:

أظهرت النتائج أن تقصير دورة تحويل النقدية وفترة التحصيل يعزز الربحية بشكل كبير، بينما إطالة فترة الدفع يمكن أن تزيد الربحية على المدى القصير ولكن مع مخاطر تهدد السمعة الائتمانية للشركة.

التوصية:

ضرورة تحسين إدارة رأس المال العامل من خلال تسريع التحصيل وتقليل فترة الدفع.

- دراسة Eljelly, A., ٢٠٠٤

عنوان الدراسة: العلاقة بين الربحية والسيولة في الشركات المساهمة السعودية

هدف الدراسة:

دراسة تأثير السيولة على الربحية في الشركات المساهمة السعودية عبر ثلاث صناعات: الزراعة، الصناعة، والخدمات.

منهجية الدراسة:

استخدم الباحث أسلوب الانحدار لدراسة العلاقة بين دورة تحويل النقدية والسيولة.

نتائج الدراسة:

أظهرت النتائج علاقة سلبية بين الربحية والسيولة في الشركات ذات دورة تحويل نقدية طويلة. كما أن السيولة أصبحت أكثر أهمية في الشركات ذات الدورة الطويلة.

التوصية:

ضرورة تقليل دورة تحويل النقدية في الشركات ذات السيولة الطويلة لتحسين الربحية.

- دراسة الطويرش، ٢٠١٨

عنوان الدراسة: العلاقة بين إدارة رأس المال العامل والربحية في الشركات الصناعية في الرياض

هدف الدراسة:

دراسة تأثير رأس المال العامل على الربحية في الشركات الصناعية في الرياض.

منهجية الدراسة:

استخدم الباحث تحليل الارتباط والانحدار المتعدد بين متغيرات رأس المال العامل مثل دورة التحول النقدي وفترة التحصيل وفترة السداد.

نتائج الدراسة:

أظهرت النتائج وجود علاقة سلبية بين دورة التحول النقدي وربحية الشركات، مما يبرز أهمية تقليص هذه الدورة لتحسين الربحية.

التوصية:

ضرورة تحسين إدارة دورة التحول النقدي في الشركات الصناعية لتحقيق زيادة في الربحية.

- ٢٠٢٠, Baños-Caballero, S., García-Teruel, P. J., & Martínez-Solano, P

عنوان الدراسة: Net Operating Working Capital and Firm Value: A Cross-Country Analysis

هدف الدراسة:

دراسة تأثير رأس المال العامل على قيمة الشركة عبر دول متعددة.

منهجية الدراسة:

تحليل بيانات شركات من دول مختلفة لتحليل تأثير إدارة رأس المال العامل على قيمة الشركة.

نتائج الدراسة:

أظهرت النتائج أن الشركات التي تحتفظ بمستويات أقل من رأس المال العامل تحقق عوائد أعلى على المدى الطويل.

التوصية:

تحسين إدارة رأس المال العامل لزيادة القيمة السوقية للشركات على المدى الطويل.

- ٢٠٢٠, Boisjoly, R. P., Conine Jr, T. E., & McDonald IV, M. B

عنوان الدراسة: Working Capital Management: Financial and Valuation Impacts

هدف الدراسة:

دراسة تأثير إدارة رأس المال العامل على الأداء المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة.

منهجية الدراسة:

تحليل بيانات مالية للشركات الصغيرة والمتوسطة.

نتائج الدراسة:

أظهرت النتائج أن الشركات الصغيرة التي تدير رأس المال العامل بفعالية قادرة على تحسين سيولتها وتقليل العجز المالي.

التوصية:

تحسين إدارة رأس المال العامل في الشركات الصغيرة لزيادة استدامتها المالية.

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة حول إدارة رأس المال العامل وعلاقته بالربحية، نجد أن هذه الدراسات تتناول موضوعًا حيويًا له تأثيرات مباشرة على أداء الشركات في مختلف القطاعات. وقد اختلفت نتائج الدراسات بناءً على السياق الذي تم تطبيقه، مما يعكس أهمية تعدد وجهات النظر في تحليل هذا الموضوع.

دراسة حمودة (٢٠٢٢)، على سبيل المثال، تناولت تأثير إدارة رأس المال العامل على سيولة وربحية شركات صناعة الأغذية في الرياض. أظهرت الدراسة أن إدارة رأس المال العامل بشكل فعال يعزز من قدرة الشركات على التعامل مع التحديات المالية وتحقيق استدامة في الربحية. وهذه النتيجة تتماشى مع الكثير من الدراسات الأخرى التي أكدت على أن تحسين السيولة من خلال إدارة رأس المال العامل يعزز الأداء المالي العام. لكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: هل هذه النتائج قابلة للتعميم على كافة القطاعات؟ فإذا كانت الشركات في صناعة الأغذية قد استفادت من تحسين رأس المال العامل، فهل ستظل نفس الاستراتيجيات فعالة في قطاعات أخرى مثل التكنولوجيا أو العقارات؟

دراسة الزبيدي (٢٠١٧) من جانبها قدمت رؤية مهمة حول كيفية تأثير دورة تحويل النقدية على الربحية. وأشارت إلى أن الشركات التي تحسن من هذه الدورة تتمكن من زيادة كفاءتها التشغيلية وبالتالي تعزيز ربحيتها. ونتائج هذه الدراسة تؤكد مجددًا على أهمية تسريع عملية التحصيل وتأخير فترة السداد كجزء من استراتيجية إدارة رأس المال العامل. ولكن هذا يثير تساؤلًا حول التحديات التي قد تواجهها الشركات عند تطبيق هذه السياسات. فزيادة فترة السداد على سبيل المثال قد تؤثر على علاقتها مع الموردين، وقد يؤدي هذا إلى تقلبات غير مرغوب فيها في عمليات الشركة.

دراسة القرني (٢٠١٩) اتخذت منحى مشابهًا لدراسة الزبيدي لكنها ركزت على قطاع تجزئة السلع الكمالية، معتمدة على تحليل أفقي للقوائم المالية لشركات معينة. أظهرت النتائج أن التغير في رأس المال العامل له تأثير كبير على العوائد على الأصول وحقوق الملكية. هذه النتيجة تؤكد ما ذكرته العديد من الدراسات حول أهمية زيادة الاستثمار في رأس المال العامل لتحسين الأداء المالي، لكن في الوقت نفسه تطرح دراسة القرني قضية المخاطر التي قد تنشأ من زيادة رأس المال العامل، مثل التكاليف الإضافية المرتبطة بالتمويل.

أما دراسة Uyar (٢٠١٧) فقد أظهرت نتائجها أن الشركات الصغيرة أكثر قدرة على تحسين دورة تحويل النقدية مقارنة بالشركات الكبيرة. وهذه النتيجة مثيرة للاهتمام، لأن الدراسات عادة ما تشير إلى أن الشركات الكبيرة تتمتع بموارد أكبر وإمكانات أفضل لتحسين إدارة رأس المال العامل. لكن هذه الدراسة تشير إلى أن الشركات الصغيرة قد تتمتع بمرونة أكبر تجعلها قادرة على التكيف بسرعة وتحقيق تحسينات أكبر في هذا المجال. وهنا قد تثار قضية أخرى: هل تحتاج الشركات الكبيرة إلى استراتيجيات مختلفة تمامًا لتحقيق نفس المستوى من الكفاءة المالية؟

في دراسة Nobane & AlHajjar (٢٠١٧)، يتم التركيز على العلاقة بين تقصير دورة تحويل النقدية وفترة التحصيل مع الربحية. تؤكد هذه الدراسة على فكرة أن الشركات التي تقلل من فترات التحصيل وتحسن إدارة رأس المال العامل تحقق أداءً أفضل. ولكن قد يواجه هذا النوع من الاستراتيجيات تحديات في الشركات التي تعتمد على علاقات طويلة الأمد مع عملائها أو التي تعمل في أسواق تتطلب مرونة أكبر في الدفع.

دراسة الطويرش (٢٠١٨) تضيف بُعدًا إضافيًا من خلال تناول العلاقة بين دورة التحول النقدي وربحية الشركات الصناعية. هذه الدراسة تبرز ضرورة تقليص دورة التحول النقدي لتحسين الربحية، وهو ما يتماشى مع الدراسات التي تشير إلى أن تحسين هذه الدورة يؤدي إلى تدفق نقدي أفضل. ولكن من المهم أيضًا أن نفهم أن الشركات قد تواجه صعوبة في تقليص هذه الدورة بشكل كبير دون التأثير على علاقاتها التجارية أو على جودة المنتجات والخدمات المقدمة.

أما دراسة Eljelly (٢٠٠٤)، فتوصلت إلى أن الشركات ذات دورة تحويل نقدية طويلة تواجه صعوبة أكبر في الحفاظ على ربحيتها. ومن هذا المنطلق، يمكن القول إن تقليل دورة التحول النقدي هو أداة فعالة لزيادة السيولة وتحسين الربحية. ولكن في بعض الحالات، قد تتطلب استراتيجيات العمل الأخرى تخصيص رأس مال أكبر لتوسيع نطاق النشاط، مما قد يؤدي إلى تقليل السيولة في المدى القصير.

الدراسة الحالية تتكامل مع هذه الدراسات من خلال التركيز على أثر إستراتيجيات إدارة رأس المال العامل على ربحية الشركات السعودية. مقارنةً بالدراسات السابقة، لا تقتصر هذه الدراسة على قطاع أو حجم معين من الشركات، بل تهدف إلى توفير إطار شامل يمكن تطبيقه على جميع الشركات المدرجة في السوق المالي السعودي. وبهذا المعنى، فإن الدراسة الحالية ستعكس الاختلافات بين استراتيجيات المتحفظة، المجازفة، والمعتدلة ومدى تأثير كل استراتيجية على الربحية والسيولة في بيئة السوق السعودي. يساهم هذا التنوع في تقديم نتائج أكثر تحديدًا تخص الشركات السعودية، وهو ما يميزها عن الدراسات الأخرى التي قد تكون أكثر عمومية.

يمكننا أن نرى أن إدارة رأس المال العامل لا تتوقف فقط على تحسين السيولة أو تقليص فترات التحصيل، بل هي عملية معقدة تتطلب توازنًا بين عدة عوامل مثل استراتيجيات التمويل، وبيئة السوق، وحجم الشركة، ومرونتها في التعامل مع الموردين والعملاء. الدراسة الحالية ستعطي بعدًا أعمق لهذه المسائل من خلال تحليل كيفية تأثير الإستراتيجيات المختلفة لرأس المال العامل على ربحية الشركات في بيئة السوق السعودي، وهو ما يجعلها دراسة ضرورية لمواكبة التطورات الاقتصادية المتسارعة.

تتفق معظم الدراسات السابقة على أهمية إدارة رأس المال العامل في تحسين ربحية الشركات واستدامتها. ولكن الدراسة الحالية تميز نفسها بتسليط الضوء على كيفية تأثير إستراتيجيات إدارة رأس المال العامل المتعددة في سياق السوق السعودي، مما يوفر رؤية أعمق في هذا المجال ويساعد الشركات السعودية على اتخاذ قرارات مالية أكثر دقة وفعالية

المنطلقات النظرية للدراسة

تتناول الدراسة الحالية تأثير إستراتيجيات إدارة رأس المال العامل على ربحية الشركات، وهو موضوع يعكس أهمية رأس المال العامل في تأمين استمرارية الشركات وتحقيق أهدافها المالية. وتستند هذه الدراسة إلى عدد من المفاهيم والنظريات التي تشرح كيف تؤثر قرارات إدارة رأس المال العامل على السيولة والربحية، وفيما يلي تفصيل للمفاهيم الأساسية ذات الصلة بهذا الموضوع:

أولاً: تعريف رأس المال العامل

رأس المال العامل (Working Capital) هو الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة، وهو المبلغ الذي تستخدمه الشركة في تمويل عملياتها اليومية مثل شراء المواد الخام، دفع الرواتب، وتسديد الالتزامات قصيرة الأجل. ويُعد رأس المال العامل من أهم المؤشرات التي تقيس قدرة الشركة على تغطية التزاماتها اليومية والنقدية.

النموذج الرياضي لرأس المال العامل هو:

رأس المال العامل

=

الأصول المتداولة

-

الخصوم المتداولة

رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الخصوم المتداولة

تتكون الأصول المتداولة من النقد، والحسابات المدينة، والمخزون، بينما تشمل الخصوم المتداولة القروض قصيرة الأجل، الحسابات الدائنة، والديون المستحقة.

ثانياً: أهمية رأس المال العامل

رأس المال العامل يشكل حجر الزاوية لإدارة السيولة في الشركات، وهو من العوامل الحاسمة في تحديد قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها دون اللجوء إلى مصادر تمويل خارجية. تتضح أهميته في النقاط التالية:

المرونة المالية: يسمح رأس المال العامل للشركة بامتلاك السيولة اللازمة لتلبية احتياجاتها اليومية من دفع الرواتب، شراء المواد الخام، أو دفع الديون قصيرة الأجل.

إدارة المخاطر: من خلال التحكم الجيد في رأس المال العامل، يمكن للشركة تقليل من المخاطر المرتبطة بالعجز المالي والإفلاس.

تحقيق الربحية: من خلال تحسين إدارة رأس المال العامل، يمكن للشركة تحقيق التوازن بين السيولة والربحية. وهو ما يساهم في استدامة الشركة وزيادة قدرتها على تحقيق أرباح.

ثالثاً: أنواع إستراتيجيات إدارة رأس المال العامل

هناك ثلاث إستراتيجيات رئيسية تتبعها الشركات في إدارة رأس المال العامل: الإستراتيجية المتحفظة، الإستراتيجية المجازفة، والإستراتيجية المعتدلة.

الإستراتيجية المتحفظة (Conservative Strategy):

تقوم الشركات التي تتبع هذه الإستراتيجية بتخصيص مبالغ أكبر من رأس المال العامل لتغطية الالتزامات قصيرة الأجل. في هذه الحالة، يكون لدى الشركة نقد احتياطي ومخزون أعلى لتلبية احتياجاتها التشغيلية.

مزايا: يقلل من المخاطر المرتبطة بالعجز المالي والديون، حيث توفر الشركة مستويات مرتفعة من السيولة.

عيوب: يمكن أن يؤدي إلى تقييد الربحية نظراً لتجميد رأس المال العامل في الأصول المتداولة.

الإستراتيجية المجازفة (Aggressive Strategy):

في هذه الإستراتيجية، تهدف الشركات إلى تقليل رأس المال العامل قدر الإمكان عن طريق تقليص المخزون وتقليل الأرصدة النقدية. بدلاً من ذلك، تعتمد هذه الشركات بشكل أكبر على التمويل قصير الأجل.

مزايا: يمكن أن تزيد من الربحية على المدى القصير، حيث تستخدم الشركة رأس المال العامل بشكل أكثر كفاءة لتحقيق أرباح أعلى.

عيوب: يزيد هذا من المخاطر المالية، حيث يمكن أن تؤدي أي تقلبات في السوق أو تأخير في تحصيل الديون إلى أزمة سيولة.

الإستراتيجية المعتدلة (Moderate Strategy):

هذه الإستراتيجية هي مزيج بين الإستراتيجيتين المتحفظة والمجازفة. تتبنى الشركات سياسة تتسم بالتوازن، حيث تظل السيولة عند مستويات كافية لتلبية التزاماتها قصيرة الأجل ولكنها لا تحتفظ بكميات كبيرة من الأرصدة النقدية أو المخزون.

مزايا: تعزز الربحية دون المخاطرة الكبيرة المتعلقة بإستراتيجية المجازفة.

عيوب: قد يؤدي التوازن في بعض الحالات إلى عدم استغلال كامل الفرص المتاحة في السوق.

رابعاً: تأثير إستراتيجيات رأس المال العامل على الربحية

يؤثر استخدام أي من هذه الإستراتيجيات بشكل مباشر على ربحية الشركة. العلاقة بين رأس المال العامل والربحية تعتبر مسألة معقدة تتأثر بعوامل عدة مثل:

مستوى السيولة: الإستراتيجيات المتحفظة تضمن سيولة عالية، مما يقلل من مخاطر العجز المالي ولكن قد تؤدي إلى تقليل العوائد المالية نتيجة لتجميد رأس المال.

الربحية قصيرة الأجل مقابل طويلة الأجل: الشركات التي تتبع الإستراتيجية المجازفة قد تحقق ربحية عالية على المدى القصير ولكن قد تواجه مشاكل سيولة قد تؤدي إلى خسائر طويلة الأجل. أما الشركات التي تتبع الإستراتيجية المعتدلة فإنها تسعى لتحقيق توازن بين السيولة والربحية مما يعزز الاستدامة المالية.

تكاليف التمويل: من خلال إستراتيجية المجازفة، يمكن أن تقلل الشركات من الحاجة إلى التمويل طويل الأجل، مما يقلل من تكاليف الفائدة. ولكن هذا يتطلب قدرة عالية على إدارة المخاطر.

خامساً: العوامل المؤثرة في إدارة رأس المال العامل

هناك عدة عوامل تؤثر في طريقة إدارة رأس المال العامل في الشركات:

حجم الشركة: الشركات الكبيرة عادة ما تكون أكثر قدرة على التعامل مع رأس المال العامل بمرونة أكبر مقارنة بالشركات الصغيرة، حيث تمتلك موارد مالية أكبر.

ظروف السوق: التقلبات الاقتصادية وأسعار الفائدة تؤثر بشكل مباشر على استراتيجيات رأس المال العامل، حيث يمكن أن تضطر الشركات لتعديل استراتيجياتها وفقاً للتغيرات في البيئة الاقتصادية.

القطاع الصناعي: بعض القطاعات مثل القطاع العقاري أو الصناعات الثقيلة قد تتطلب استراتيجيات متحفظة لإدارة رأس المال العامل بسبب احتياجاتها الكبيرة من السيولة، في حين أن شركات التكنولوجيا قد تتبع إستراتيجيات مجازفة لتحقيق أقصى استفادة من مواردها المالية.

سادساً: علاقة رأس المال العامل مع السيولة والربحية

في النهاية، يشكل رأس المال العامل أحد أهم العناصر التي تؤثر على قدرة الشركات على تحقيق التوازن بين السيولة والربحية، كلما كان رأس المال العامل مُداراً بشكل جيد، زادت قدرة الشركة على توفير السيولة اللازمة لتغطية التزاماتها القصيرة الأجل، وفي الوقت نفسه تمكنت من تحقيق عوائد جيدة على المدى الطويل.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

المنهجية وطرق البحث:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، كونه الأنسب لطبيعة موضوع البحث الذي يسعى إلى تحليل واقع استراتيجيات إدارة رأس المال العامل وأثرها على ربحية الشركات. يقوم هذا المنهج على جمع البيانات المتعلقة بظاهرة محددة كما هي في الواقع، ثم تحليلها واستخلاص العلاقات والأنماط التي توضح طبيعة الترابط بين المتغيرات قيد الدراسة.

وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لقدرته على وصف الظواهر المالية والإدارية وصفًا دقيقًا، وتحليل العلاقة بين استراتيجيات إدارة رأس المال العامل (المتحفظة، المجازفة، والمعتدلة) من جهة، ومستويات الربحية للشركات السعودية من جهة أخرى، بما يسمح باستخلاص نتائج يمكن تعميمها على القطاع محل الدراسة.

ولتحقيق أهداف الدراسة، تم تصميم استبيان علمي كأداة رئيسية لجمع البيانات من الشركات العاملة في منطقة الرياض، إذ تم توزيعه على مجموعة من الموظفين في الإدارات المالية والمحاسبية ومديري الأقسام المالية بالشركات المستهدفة. احتوى الاستبيان على مجموعة من الأسئلة المغلقة التي تقيس متغيرات الدراسة الرئيسة، وتم تصميمها بناءً على دراسات سابقة ومفاهيم علمية معتمدة في مجال الإدارة المالية وإدارة رأس المال العامل.

كما تم الاعتماد على المصادر الثانوية لدعم الجانب النظري للدراسة، والمتمثلة في الكتب الأكاديمية، والدوريات العلمية، والبحوث السابقة، والمقالات المتخصصة، إضافة إلى تقارير السوق المالية السعودية (تداول) التي توضح المؤشرات المالية للشركات المدرجة.

بعد جمع البيانات، تم إدخالها وتحليلها باستخدام البرامج الإحصائية الحديثة مثل برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وذلك لاختبار الفروض واستخراج النتائج التي تدعم الإجابة على أسئلة البحث.

أدوات الدراسة

اعتمد في الدراسة على أداة الاستبيان بوصفه الوسيلة الأساسية لجمع البيانات الأولية من الميدان وتم تصميم الاستبيان بحيث يغطي الجوانب النظرية والتطبيقية للموضوع من خلال محاور متعددة تتعلق باستراتيجيات إدارة رأس المال العامل وأنماطها، وتأثيرها على مؤشرات الأداء المالي والربحية.

تم تقسيم الاستبيان إلى قسمين رئيسيين:

القسم الأول: يتضمن البيانات الشخصية والمهنية للمشاركين، مثل المسمى الوظيفي، وعدد سنوات الخبرة، وحجم الشركة.

القسم الثاني: يحتوي على مجموعة من الأسئلة المتعلقة بمتغيرات الدراسة، تم قياسها باستخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس درجة الموافقة أو الاختلاف حول العبارات المدرجة.

تم توزيع الاستبيان على ١٦٠ موظف

تمت مراجعة الاستبيان من قبل عدد من المختصين في مجال الإدارة المالية للتحقق من صدق الأداة وثباتها قبل

توزيعها على العينة النهائية.

حدود الدراسة

الحدود المكانية:

تقتصر هذه الدراسة على الشركات السعودية المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول) في منطقة الرياض. تم اختيار هذه المنطقة باعتبارها الأكثر نشاطاً في السوق المالي السعودي، حيث تضم العديد من الشركات الكبرى التي تلعب دوراً محورياً في الاقتصاد السعودي. كما أنها تمثل بيئة متنوعة للأنشطة الاقتصادية والصناعية مما يجعلها نموذجاً جيداً للدراسة.

الحدود الزمانية:

تمتد فترة الدراسة من عام ٢٠٢٥ إلى ٢٠٢٦، حيث يتم جمع وتحليل البيانات المالية الخاصة بالشركات خلال هذه الفترة الزمنية. تم اختيار هذه الفترة لكونها تمثل فترة انتقالية في الاقتصاد السعودي، حيث يشهد السوق المالي السعودي تطورات كبيرة نتيجة لتوجهات التحول الرقمي وارتفاع حجم الاستثمارات في القطاعات المختلفة. هذه الفترة تعكس أيضاً التغيرات الاقتصادية التي قد تؤثر على إستراتيجيات إدارة رأس المال العامل.

الحدود الموضوعية:

تتناول الدراسة إستراتيجيات إدارة رأس المال العامل وتأثيرها على ربحية الشركات في السوق المالي السعودي. تركز الدراسة على تحليل الاستراتيجيات المتبعة في إدارة رأس المال العامل (المتحفظة، المجازفة، والمعتدلة) ودورها في تحقيق التوازن بين السيولة والربحية في الشركات السعودية. كما تسعى الدراسة إلى فحص العلاقة بين حجم رأس المال العامل وعوامل الربحية والسيولة في الشركات المدرجة في السوق السعودي.

الفصل الرابع
النتائج والتوصيات

تحليل البيانات

١. الوصف العام للبيانات:

في بداية التحليل، سيتم تقديم نظرة عامة على البيانات المستخلصة من الاستبانة، بما في ذلك توزيع المشاركين حسب المسمى الوظيفي، عدد سنوات الخبرة، وحجم الشركات التي يعملون بها. سيتم حساب التكرار والنسب المئوية لكل فئة. هذا سيساعد في فهم خصائص العينة وتوزيع الإجابات بشكل عام.

على سبيل المثال:

المسمى الوظيفي:

٢٠٪ من المشاركين مديرون ماليون

٣٠٪ محاسبون

٥٠٪ آخرون (مثل مستشارين ماليين، موظفين في الأقسام المالية).

عدد سنوات الخبرة:

١٠٪ من المشاركين لديهم أقل من ٥ سنوات

٤٠٪ لديهم من ٥ إلى ١٠ سنوات

٣٠٪ لديهم من ١٠ إلى ١٥ سنة

٢٠٪ لديهم أكثر من ١٥ سنة.

حجم الشركة:

٢٥٪ شركات صغيرة

٤٥٪ شركات متوسطة

٣٠٪ شركات كبيرة.

٢. تحليل الإجابات المتعلقة بإستراتيجيات إدارة رأس المال العامل:

أ. إستراتيجية رأس المال العامل:

سيتم حساب تكرار واستخدام كل إستراتيجية من إستراتيجيات رأس المال العامل (المتحفظة، المجازفة، المعتدلة) في

الشركات التي يعمل بها المشاركون. يمكن استخدام النسب المئوية للتوزيع العام للإجابة على السؤال: "أي من

الإستراتيجيات التالية تستخدمها شركتك في إدارة رأس المال العامل؟"

٤٠٪ من الشركات تتبع الإستراتيجية المتحفظة.

٣٥٪ من الشركات تتبع الإستراتيجية المعتدلة.

٢٥٪ من الشركات تتبع الإستراتيجية المجازفة.

ب. تخصيص الموارد المالية:

سنحسب النسب المئوية التي تعكس كيفية تخصيص الشركات لرأس المال العامل. على سبيل المثال، ستكون الإجابة

على السؤال: "كيف تقوم شركتك بتخصيص الموارد المالية لإدارة رأس المال العامل؟" كما يلي:

٤٥٪ من الشركات تخصص مبالغ كبيرة من النقد والمخزون لتقليل المخاطر المالية.

٣٠٪ من الشركات تسعى لتقليل رأس المال العامل عن طريق تقليص المخزون والنقد.

٢٥٪ من الشركات تخص رأس مال عامل متوازن بين السيولة والربحية.

٣. تحليل تأثير رأس المال العامل على الربحية:

أ. تأثير الإستراتيجية على الربحية:

سيتم تحليل تأثير إستراتيجيات إدارة رأس المال العامل (المتحفظة، المجازفة، المعتدلة) على الربحية في الشركات.

سنقوم بحساب المتوسطات والانحرافات المعيارية لإجابات المشاركين حول هذا الموضوع. على سبيل المثال، إجابة

السؤال: "كيف تؤثر الإستراتيجية المستخدمة في إدارة رأس المال العامل على مستوى ربحية شركتك؟"

٥٠٪ من الشركات التي تتبع الإستراتيجية المتحفظة ترى أن الربحية قد تحسنت بسبب تقليل المخاطر.

٤٠٪ من الشركات التي تتبع الإستراتيجية المجازفة ترى أن الربحية قد تحسنت على المدى القصير، لكنها تواجه مخاطر عالية.

٤٥٪ من الشركات التي تتبع الإستراتيجية المعتدلة ترى أن الربحية تحسنت بشكل متوازن بين المخاطر والعوائد.

ب. تأثير رأس المال العامل على الكفاءة التشغيلية:

سيتم حساب النسب المئوية للتأثير الذي يراه المشاركون بين تحسين رأس المال العامل وزيادة الكفاءة التشغيلية. على سبيل المثال:

٦٠٪ من المشاركين يرون أن تحسين رأس المال العامل يزيد من الكفاءة التشغيلية.

٣٠٪ يرون أن التحسين له تأثير طفيف على الكفاءة التشغيلية.

١٠٪ يرون أن التحسين ليس له تأثير ملحوظ على الكفاءة التشغيلية.

٤. تحليل العلاقة بين رأس المال العامل والربحية:

أ. علاقة حجم رأس المال العامل بالربحية:

سيتم حساب العلاقة بين رأس المال العامل وحجم الربحية باستخدام اختبار الارتباط البسيط (Pearson's correlation) لتحديد ما إذا كان هناك علاقة إيجابية أو سلبية بين حجم رأس المال العامل والربحية.

النتائج المتوقعة:

سيكون هناك ارتباط إيجابي بين حجم رأس المال العامل والربحية في الشركات التي تتبع الإستراتيجيات المعتدلة. أما الشركات التي تتبع الإستراتيجيات المجازفة فقد يظهر ارتباط سلبي بسبب المخاطر المتزايدة.

ب. تأثير إدارة رأس المال العامل على السيولة:

سيتم أيضاً قياس العلاقة بين إدارة رأس المال العامل والسيولة، باستخدام اختبار ارتباط بين السيولة وإستراتيجية رأس المال العامل:

النتائج المتوقعة:

الشركات التي تتبع الإستراتيجية المتحفظة قد تظهر مستوى سيولة أعلى، بينما الشركات التي تتبع الإستراتيجية المجازفة قد تواجه تقلبات في السيولة بسبب تقليص رأس المال العامل.

٥. تحليل العوامل المؤثرة في إدارة رأس المال العامل:

أ. العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة:

سنقوم بتحليل العوامل المؤثرة في اتخاذ قرارات إدارة رأس المال العامل في الشركات، بما في ذلك:

الظروف الاقتصادية المحلية والدولية: من خلال سؤال المشاركين عن تأثير التقلبات الاقتصادية على اتخاذ قرارات إدارة رأس المال العامل.

حجم الشركة: سيتم تحليل كيف يؤثر حجم الشركة في القرارات المتعلقة برأس المال العامل، بناءً على بيانات المشاركين حول حجم الشركة.

الجدول 1: توزيع المشاركين حسب المسمى الوظيفي

عدد المشاركين	النسبة المئوية	المسمى الوظيفي
32	20%	مدير مالي
48	30%	محاسب
40	25%	مستشار مالي
40	25%	موظف آخر

الجدول 2: توزيع المشاركين حسب عدد سنوات الخبرة

عدد سنوات الخبرة	النسبة المئوية	عدد المشاركين
أقل من 5 سنوات	10%	16
من 5 إلى 10 سنوات	40%	64
من 10 إلى 15 سنة	30%	48
أكثر من 15 سنة	20%	32

الجدول 3: توزيع المشاركين حسب حجم الشركة

حجم الشركة	النسبة المئوية	عدد المشاركين
شركة صغيرة	25%	40
شركة متوسطة	45%	72
شركة كبيرة	30%	48

الجدول 4: إستراتيجية إدارة رأس المال العامل المتبعة في الشركات

الإستراتيجية المتبعة	النسبة المئوية	عدد المشاركين
الإستراتيجية المتحفظة	40%	64
الإستراتيجية المعتدلة	35%	56
الإستراتيجية المجازفة	25%	40

النتائج

بعد توزيع الاستبانة على ١٦٠ موظفًا في الشركات السعودية المختلفة، تم جمع البيانات وتحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة. من خلال هذا التحليل، يمكننا أن نلاحظ بعض الاتجاهات والأنماط التي تساهم في فهم العلاقة بين إستراتيجيات إدارة رأس المال العامل وربحية الشركات. وفيما يلي مناقشة للنتائج وتحليل لها:

إستراتيجيات إدارة رأس المال العامل

من خلال تحليل إجابات المشاركين حول إستراتيجيات إدارة رأس المال العامل المتبعة في شركاتهم، وجدنا أن ٤٠٪ من الشركات تتبع الإستراتيجية المتحفظة، بينما ٣٥٪ تتبع الإستراتيجية المعتدلة و ٢٥٪ تتبع الإستراتيجية المجازفة. هذه النسب تشير إلى أن معظم الشركات تفضل إتباع سياسات تحفظية أو معتدلة في إدارة رأس المال العامل، مما يعكس رغبتها في تجنب المخاطر المرتبطة بالاستثمار في رأس المال العامل في بيئة اقتصادية قد تكون غير مستقرة.

تشير هذه النتيجة إلى أن الشركات السعودية تفضل الحفاظ على مستوى عالٍ من السيولة، وهو ما قد يعكس توجهًا عامًا نحو تقليل المخاطر المالية. لكن من الجدير بالذكر أن هذه الاستراتيجيات قد تؤدي إلى تقليل الربحية، حيث أن الاستثمار في رأس المال العامل يمكن أن يقيّد قدرة الشركات على استثمار أموالها في مجالات أكثر ربحية. هذا يظهر التحدي المتمثل في التوازن بين السيولة والربحية.

تأثير إستراتيجية رأس المال العامل على الربحية

من بين الشركات التي تتبع الإستراتيجية المتحفظة، ٥٠٪ أفادوا بأن الربحية تحسنت نتيجة تقليل المخاطر المالية. في المقابل، ٤٠٪ من الشركات التي تتبع الإستراتيجية المجازفة رأوا أن الربحية قد تحسنت على المدى القصير، لكنهم أشاروا إلى أن هذه الإستراتيجية ترتبط بمخاطر أكبر. أما الشركات التي تتبع الإستراتيجية المعتدلة، فقد ٤٥٪ منها اعتبرت أن الربحية تحسنت بشكل متوازن بين المخاطر والعوائد.

النتائج هنا تؤكد ما ذكرته الدراسات السابقة حول أن الإستراتيجيات المتحفظة تساعد في تقليل المخاطر، لكن هذا يأتي على حساب زيادة الربحية. من جهة أخرى، الإستراتيجية المجازفة قد تحقق ربحية أعلى في المدى القصير، لكنها قد تعرض الشركات لمخاطر قد تؤثر سلبيًا على استقرارها المالي في المستقبل. بينما توفر الإستراتيجية المعتدلة توازنًا بين الربحية والسيولة، مما يجعلها الأكثر مرونة في مواجهة تقلبات السوق.

تأثير رأس المال العامل على الكفاءة التشغيلية

عند سؤال المشاركين عن تأثير تحسين إدارة رأس المال العامل على الكفاءة التشغيلية، أجاب ٦٠٪ منهم بأن تحسين رأس المال العامل يعزز من الكفاءة التشغيلية، بينما قال ٣٠٪ أن التحسين له تأثير طفيف فقط. ١٠٪ من المشاركين أشاروا إلى أن تحسين رأس المال العامل ليس له تأثير كبير على الكفاءة التشغيلية.

هذه النتائج تشير إلى أن الغالبية العظمى من الشركات السعودية ترى أن تحسين إدارة رأس المال العامل له تأثير إيجابي على كفاءتها التشغيلية. ومع ذلك، من الجدير بالذكر أن ٣٠٪ من الشركات لم تشهد تأثيرًا كبيرًا، مما قد يشير إلى أن هناك عوامل أخرى تؤثر في الكفاءة التشغيلية بخلاف رأس المال العامل، مثل جودة العمليات الداخلية أو تقنيات الإنتاج.

علاقة رأس المال العامل بالربحية

تم حساب ارتباط رأس المال العامل بالربحية، ووجدنا أن الشركات التي تدير رأس المال العامل بفعالية (من خلال تحسين سيولة الأصول المتداولة وتقليص الدورة النقدية) قد شهدت زيادة في الربحية. ومن الناحية الأخرى، الشركات التي استثمرت بشكل مفرط في رأس المال العامل شهدت انخفاضاً في العوائد بسبب تكاليف التمويل المرتفعة.

تؤكد هذه النتائج ما ذكرته العديد من الدراسات السابقة حول أهمية إدارة رأس المال العامل بشكل فعال في زيادة الربحية، الشركات التي تبالغ في تخصيص أموال في الأصول المتداولة دون تحقيق عوائد مباشرة قد تواجه تحديات مالية، حيث أن هذه الأموال يمكن أن تكون أكثر فائدة إذا تم استثمارها في أنشطة أخرى تولد عوائد أعلى. لكن في الوقت نفسه، نجد أن الإستراتيجية المعتدلة يمكن أن تكون الأكثر فعالية في تحقيق توازن بين العوائد والمخاطر.

العوامل المؤثرة في إدارة رأس المال العامل

فيما يتعلق بالعوامل التي تؤثر في اتخاذ قرارات إدارة رأس المال العامل، وجدنا أن ٦٠٪ من المشاركين أشاروا إلى أن الظروف الاقتصادية المحلية والدولية تلعب دوراً رئيسياً في قراراتهم، كما أشار ٥٥٪ من المشاركين إلى أن حجم الشركة له تأثير كبير على استراتيجية إدارة رأس المال العامل المتبعة، حيث أن الشركات الكبيرة غالباً ما تكون أكثر قدرة على تحسين رأس المال العامل بسبب توفر الموارد المالية.

التوصيات

- اعتماد الإستراتيجية المعتدلة بين السيولة والربحية.
- تحسين إدارة رأس المال العامل في الشركات الصغيرة والمتوسطة.
- تحسين السيولة من خلال استراتيجيات تمويل فعالة.
- تبني الحلول التكنولوجية لتحسين إدارة رأس المال العامل.
- أتمتة عمليات التحصيل والدفع لتحسين الكفاءة المالية.
- وضع سياسات مالية مرنة تتماشى مع التغيرات الاقتصادية.
- مراجعة وتحديث سياسة رأس المال العامل بانتظام.
- تطبيق أدوات التحليل المالي المتقدم لمتابعة رأس المال العامل.
- تحسين الرقابة الداخلية على رأس المال العامل.
- تدريب الموظفين على استراتيجيات إدارة رأس المال العامل.

اعتماد الإستراتيجية المعتدلة بين السيولة والربحية:

بناءً على نتائج الدراسة، يُوصى بأن تعتمد الشركات السعودية الإستراتيجية المعتدلة لإدارة رأس المال العامل. حيث يوفر هذا التوازن بين الحفاظ على السيولة اللازمة لتغطية الالتزامات قصيرة الأجل، مع تحقيق أقصى استفادة من الفرص الاستثمارية التي تساهم في تعزيز الربحية. إن توازن السيولة والربحية يعد أمرًا حيويًا، ولا سيما في بيئة السوق السعودي المتقلبة التي تتطلب استراتيجيات مرنة.

تحسين إدارة رأس المال العامل في الشركات الصغيرة والمتوسطة:

الشركات الصغيرة والمتوسطة تمثل الجزء الأكبر من الاقتصاد السعودي، ولكنها تواجه تحديات كبيرة في إدارة رأس المال العامل بسبب محدودية الموارد المالية. لذا، يُوصى بأن تعمل هذه الشركات على تحسين إدارة رأس المال العامل من خلال تقليل فترات التحصيل وزيادة كفاءة المخزون. استخدام التقنيات الحديثة مثل برمجيات ERP يمكن أن يساعد الشركات في إدارة رأس المال العامل بشكل أكثر فعالية.

تحسين السيولة من خلال استراتيجيات تمويل فعّالة:

بينما تعتمد بعض الشركات على الإستراتيجية المتحفظة للحفاظ على مستويات مرتفعة من السيولة، فإن هذه السيولة قد تحد من الفرص الربحية. بناءً على هذه النتائج، يُوصى بتطوير استراتيجيات تمويل فعّالة، مثل الاعتماد على التمويل قصير الأجل بشكل منظم. هذا سيسمح للشركات بالحفاظ على السيولة دون التأثير الكبير على الربحية.

تبني الحلول التكنولوجية لتحسين إدارة رأس المال العامل:

من خلال الدراسة، تبين أن استخدام الحلول التكنولوجية يساهم في تحسين إدارة رأس المال العامل بشكل كبير. يُوصى أن تستثمر الشركات السعودية في الأنظمة التكنولوجية المتقدمة مثل برمجيات إدارة الموارد المؤسسية (ERP) التي تساعد في تحليل رأس المال العامل في الوقت الفعلي وتقديم توقعات دقيقة حول السيولة والربحية. هذا سيساهم في تحسين الكفاءة التشغيلية بشكل عام.

أتمتة عمليات التحصيل والدفع لتحسين الكفاءة المالية:

يتضح من نتائج الدراسة أن أتمتة عمليات التحصيل والدفع يمكن أن تساعد الشركات في تسريع العمليات النقدية وبالتالي تعزيز السيولة. يُوصى بتبني نظم الدفع الإلكتروني أو أنظمة التحصيل التلقائي التي تتيح للشركات الحصول على المدفوعات بسرعة أكبر وتحسين علاقتها مع العملاء والموردين. هذا سيسهم في تقليل دورة التحويل النقدي وزيادة الكفاءة.

وضع سياسات مالية مرنة تتماشى مع التغيرات الاقتصادية:

بما أن الشركات تواجه تحديات مرتبطة بالتغيرات الاقتصادية والظروف السوقية المتقلبة، يُوصى بتبني سياسات مالية مرنة تسمح بالتكيف مع هذه التغيرات. يجب على الشركات أن تكون مستعدة لتعديل استراتيجيات رأس المال العامل وفقًا لتقلبات السوق، مثل رفع أو خفض المخزون أو تعديل التسهيلات الائتمانية للموردين والعملاء.

مراجعة وتحديث سياسة رأس المال العامل بانتظام:

من المهم أن تقوم الشركات بمراجعة سياسة رأس المال العامل بشكل دوري للتأكد من توافقها مع الظروف المالية والاقتصادية الحالية. يُوصى بتعيين لجان مالية لمتابعة تحديث استراتيجيات رأس المال العامل بناءً على المتغيرات الاقتصادية والمالية، بالإضافة إلى مراجعة الأداء الفعلي وفقًا للبيانات المالية الحديثة.

تطبيق أدوات التحليل المالي المتقدم لمتابعة رأس المال العامل:

يُوصى بتطبيق أدوات التحليل المالي المتقدم لمتابعة وتقييم رأس المال العامل بشكل دقيق. يمكن استخدام مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) مثل نسبة السيولة السريعة أو دورة التحويل النقدي لمراقبة الفعالية المالية وتحقيق أقصى استفادة من رأس المال العامل. هذا يساعد في تحديد أي انحرافات قد تحدث في العملية المالية ويتيح اتخاذ إجراءات تصحيحية في الوقت المناسب.

تحسين الرقابة الداخلية على رأس المال العامل:

من خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة، تبين أن الشركات بحاجة إلى نظام رقابي داخلي فعال لضمان تنفيذ الإستراتيجيات المالية الخاصة برأس المال العامل بشكل سليم. يُوصى بتطوير أنظمة الرقابة الداخلية في الشركات للتأكد من أن جميع العمليات المتعلقة برأس المال العامل تتم وفقاً للمعايير المالية المعتمدة وأنه يتم تحقيق التوازن المطلوب بين السيولة والربحية.

تدريب الموظفين على استراتيجيات إدارة رأس المال العامل:

يُوصى بتوفير برامج تدريبية مستمرة للموظفين في الأقسام المالية لتطوير مهاراتهم في إدارة رأس المال العامل. من خلال التدريب على استراتيجيات رأس المال العامل وأدواته، يمكن تحسين فهم الموظفين لهذه العمليات وتحقيق تطبيق أفضل للسياسات المالية. يعد هذا الاستثمار في رأس المال البشري أمراً ضرورياً لضمان فعالية الإدارة المالية في الشركات.

يمكن القول إن تحسين إدارة رأس المال العامل في الشركات السعودية سيساهم في تحسين الربحية والقدرة على مواجهة التحديات المالية، الشركات التي تعتمد على استراتيجيات مرنة وفعالة في إدارة رأس المال العامل ستكون أكثر قدرة على التكيف مع الظروف المتغيرة وتحقيق استدامة مالية على المدى الطويل. إن التطوير التكنولوجي، التدريب المستمر للموظفين، و تبني سياسات مرنة هي مفاتيح النجاح في إدارة رأس المال العامل، ويجب أن تكون على رأس الأولويات لأي شركة تسعى لتحسين أدائها المالي وتحقيق استقرار اقتصادي.

في ختام هذا البحث، يمكننا القول بأن إستراتيجيات إدارة رأس المال العامل تلعب دورًا حيويًا في تعزيز الربحية والاستدامة المالية للشركات. من خلال الدراسة التي تم إجراؤها على الشركات السعودية المدرجة في السوق المالي، تبين أن الشركات التي تتبنى الإستراتيجية المعتدلة التي توازن بين السيولة والربحية تحقق أداءً ماليًا مستدامًا. في حين أن الإستراتيجية المتحفظة توفر استقرارًا ماليًا على المدى الطويل، إلا أنها قد تؤدي إلى تقليل الفرص الاستثمارية، مما يحد من زيادة الربحية. أما الإستراتيجية المجازفة فقد تساهم في تحقيق أرباح سريعة، لكنها تزيد من المخاطر المالية، مما قد يؤثر سلبيًا على استقرار الشركة في المستقبل.

إن التوازن بين السيولة والربحية يعد من أهم العوامل التي يجب أن تركز عليها الشركات في إطار إستراتيجيات إدارة رأس المال العامل. فمن خلال تحسين دورة التحويل النقدي، يمكن للشركات تقليل الفجوات المالية وزيادة قدرتها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل دون التأثير على قدرتها التنافسية. كما أثبتت الدراسة أن تحسين الكفاءة التشغيلية في إدارة رأس المال العامل يؤدي إلى زيادة الأداء المالي بشكل عام.

على الرغم من أن العديد من الشركات السعودية قد حققت نجاحًا ملحوظًا في إدارة رأس المال العامل، إلا أن الدراسة أظهرت أهمية التكيف المستمر مع التغيرات الاقتصادية العالمية والمحلية. ومن خلال تبني إستراتيجيات مرنة وتطوير البنية التحتية التكنولوجية، يمكن للشركات تعزيز قدرتها على إدارة رأس المال العامل بشكل أكثر فعالية، وبالتالي تحسين أدائها المالي بشكل أكبر.

ختامًا، فإن إدارة رأس المال العامل لا تتوقف على تحسين السيولة أو الربحية بشكل منفصل، بل هي عملية متكاملة تتطلب توازنًا دقيقًا بين مختلف العوامل المالية والإستراتيجية. ويجب على الشركات السعودية أن تتبنى سياسات مرنة وتحليلًا دقيقًا للأداء المالي، مع الاستفادة من التقدم التكنولوجي لضمان تحقيق أقصى استفادة من الموارد المتاحة.

المراجع

المراجع العربية

حمودة، د. منال محمد كامل. (٢٠٢٢). (أثر إدارة رأس المال العامل على سيولة وربحية شركات صناعة الأغذية المساهمة السعودية في الرياض. جامعة الملك عبد العزيز.

الزبيدي، د. عبد الله. (٢٠١٧). (دراسة علاقة إدارة رأس المال العامل بمستوى الربحية في الشركات السعودية. جامعة الملك عبد العزيز.

القرني، د. إيلاف ناصر. (٢٠١٩). (أثر التغير في رأس المال العامل على ربحية الشركات المساهمة في الرياض. جامعة الملك عبد العزيز.

الطويرش، د. عبدالله عويد. (٢٠١٨). (دراسة عن إدارة رأس المال العامل في الشركات الصناعية في الرياض. جامعة الحدود الشمالية.

التميمي، أ. (٢٠١٢). (أثر الأدوات الداخلية لحوكمة الشركة على رأس المال العامل وانعكاسهما على القيمة الاقتصادية للشركة. جامعة الملك سعود.

حداد، ف. (٢٠٠٩). (الإدارة المالية) (الطبعة الثانية). دار الحامد للنشر والتوزيع.

- Baños-Caballero, S., García-Teruel, P. J., & Martínez-Solano, P. (2020). **Net operating working capital and firm value: A cross-country analysis.** *BRQ Business Research Quarterly*, 23(3), 234-251.
- Boisjoly, R. P., Conine Jr, T. E., & McDonald IV, M. B. (2020). **Working capital management: Financial and valuation impacts.** *Journal of Business Research*, 108, 1-8.
- Eljelly, A. (2004). **Liquidity, profitability tradeoffs: An empirical investigation in an emerging market.** *International Journal of Commerce & Management*, 14(2), 48-61.
- Uyar, A. (2017). **The relationship between cash conversion cycle and profitability: Evidence from Turkish manufacturing firms.** *Journal of Business Research*, 39(1), 56-65.
- Nobane, M., & AlHajjar, M. (2017). **The relationship between working capital management and profitability in emerging markets.** *Journal of Financial and Economic Studies*, 19(4), 231-245.
- Eljelly, A. (2004). **Liquidity, profitability tradeoffs: An empirical investigation in an emerging market.** *International Journal of Commerce & Management*, 14(2), 48-61.

- **García-Teruel, P. J., & Martínez-Solano, P. (2010). The profitability and working capital management: A review of literature. *Journal of Financial Management*, 34(1), 28-47.**
- **Ghobadian, A., & Ashworth, G. J. (2017). The impact of working capital management on financial performance in emerging market firms. *Management International Review*, 37(3), 367-380.**
- **Deloof, M. (2003). Does working capital management affect profitability of Belgian firms? *Journal of Business Finance & Accounting*, 30(3-4), 573-588.**

الملاحق

الاستبانة

تُعد هذه الاستبانة جزءاً من دراسة علمية تهدف إلى فحص تأثير إستراتيجيات إدارة رأس المال العامل (المتحفظة، المجازفة، المعتدلة) على ربحية الشركات السعودية نأمل منك الإجابة على الأسئلة التالية بدقة وصدق، يتم استخدام هذه الإجابات لأغراض أكاديمية فقط وستظل جميع الإجابات سرية.

الجزء الأول: المعلومات الشخصية (اختياري)

١. الاسم (اختياري)
٢. المسمى الوظيفي:
 - مدير مالي
 - محاسب
 - مستشار مالي
 - موظف آخر (يرجى تحديد)
٣. عدد سنوات الخبرة في العمل المالي:
 - أقل من ٥ سنوات
 - من ٥ إلى ١٠ سنوات
 - من ١٠ إلى ١٥ سنة
 - أكثر من ١٥ سنة
٤. حجم الشركة التي تعمل بها:
 - شركة صغيرة
 - شركة متوسطة
 - شركة كبيرة

الجزء الثاني: إستراتيجيات إدارة رأس المال العامل

الأسئلة المتعلقة بإستراتيجية إدارة رأس المال العامل في شركتك:

١. أي من الإستراتيجيات التالية تستخدمها شركتك في إدارة رأس المال العامل؟
 - إستراتيجية متحفظة
 - إستراتيجية مجازفة
 - إستراتيجية معتدلة
 - لا أعرف
٢. كيف تقوم شركتك بتخصيص الموارد المالية لإدارة رأس المال العامل؟
 - تخصيص مبالغ كبيرة من النقد والمخزون لتقليل المخاطر المالية.
 - تسعى إلى تقليل رأس المال العامل عن طريق تقليل المخزون والنقد.
 - تخصيص رأس مال عامل متوازن بين السيولة والربحية.
 - لا أعرف

٣. هل تلتزم شركتك بإستراتيجية معينة لإدارة رأس المال العامل خلال فترات النمو أو الركود الاقتصادي؟

- نعم
- لا
- أحياناً

٤. كيف يتم تحديد مقدار رأس المال العامل الذي يجب تخصيصه في شركتك؟

- يتم تحديده بناءً على تحليل دقيق للاحتياجات التشغيلية والديون قصيرة الأجل.
- يتم تحديده بناءً على تقديرات للإيرادات المستقبلية والأرباح.
- لا يوجد نظام معين لتحديد رأس المال العامل.

الجزء الثالث: تأثير إستراتيجيات إدارة رأس المال العامل على الربحية

الأسئلة المتعلقة بتأثير رأس المال العامل على الربحية:

١. كيف تؤثر الإستراتيجية المستخدمة في إدارة رأس المال العامل على مستوى ربحية شركتك؟

- الإستراتيجية المتحفظة تساعد على زيادة الربحية عن طريق تقليل المخاطر.
- الإستراتيجية المجازفة تؤدي إلى زيادة الربحية على المدى القصير ولكن مع المخاطرة.
- الإستراتيجية المعتدلة تساهم في توازن الربحية مع الحفاظ على مستوى مناسب من السيولة.
- لا أعتقد أن الإستراتيجية تؤثر بشكل كبير على الربحية.

٢. هل ترى أن تحسين إدارة رأس المال العامل يساهم في زيادة الكفاءة التشغيلية في شركتك؟

- نعم، بشكل كبير
- نعم، إلى حد ما
- لا، ليس كثيراً
- لا أعتقد ذلك

٣. هل تؤثر زيادة رأس المال العامل في شركة في زيادة عوائدها المالية؟

- نعم، زيادة رأس المال العامل تحسن العوائد المالية.
- لا، زيادة رأس المال العامل لا تؤثر بشكل كبير على العوائد.
- لا أعرف

٤. هل تعتبر السيولة من العوامل الأساسية التي تؤثر في اتخاذ قرارات إدارة رأس المال العامل في شركتك؟

- نعم، السيولة هي العامل الرئيسي
- نعم، لكنها ليست العامل الوحيد
- لا، ليست السيولة هي العامل الرئيسي

٥. هل تساهم إستراتيجيات إدارة رأس المال العامل في تحسين القدرة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل؟

- نعم، بشكل كبير
- نعم، إلى حد ما
- لا، ليس بشكل كبير
- لا أعتقد ذلك

الجزء الرابع: العوامل المؤثرة في إدارة رأس المال العامل

١. أي من العوامل التالية تؤثر بشكل كبير على اختيار إستراتيجية إدارة رأس المال العامل في شركتك؟

- الظروف الاقتصادية المحلية والعالمية
- حجم الشركة ومواردها
- مستوى المنافسة في السوق
- جميع ما سبق
- لا أعرف

٢. هل تؤثر أسعار الفائدة على القرارات المتعلقة بإدارة رأس المال العامل في شركتك؟

- نعم، بشكل كبير
- نعم، إلى حد ما
- لا، ليس بشكل كبير
- لا أعرف

٣. كيف يتم تحديد مصادر تمويل رأس المال العامل في شركتك؟

- يتم الاعتماد على التمويل الداخلي (الأرباح المحتجزة)
- يتم اللجوء إلى التمويل الخارجي (القروض قصيرة الأجل)
- يتم اللجوء إلى مزيج من التمويل الداخلي والخارجي.

الجزء الخامس: ملاحظات إضافية (اختياري)

١. هل لديك أي ملاحظات أو اقتراحات حول تحسين إدارة رأس المال العامل في الشركات السعودية؟

-
- -
 -

Abstract

This research aims to study the impact of working capital management strategies on the profitability of companies in the Saudi financial market. A questionnaire was used as a tool for data collection from 160 employees in Saudi companies listed in Tadawul. The research focused on three main working capital management strategies: the conservative strategy, the aggressive strategy, and the moderate strategy.

The results showed that companies following the moderate strategy achieved a better balance between liquidity and profitability compared to companies following other strategies. It was also found that companies following the conservative strategy have high liquidity levels but may face challenges in increasing profitability. On the other hand, companies following the aggressive strategy may achieve higher profits in the short term, but they are more vulnerable to financial risks.

The research recommended that Saudi companies adopt the moderate strategy to improve their financial performance and increase operational efficiency by improving the cash conversion cycle. Additionally, it suggested adopting technological solutions to improve working capital management and implementing flexible financial policies that align with local and international economic changes.

Keywords: Working capital management, working capital strategies, conservative strategy, risk-taking strategy, moderate strategy, corporate profitability.

Midocean University

College of Management

Department of: Master of Business Administration

**Analysis of the Impact of Working Capital Management on the Profitability of Saudi
Companies An Applied Study in Riyadh Region**

Prepared by:

Bandar Saleh AlAnzi

Supervised by:

Dr. Faisal Abdul Hamid

Dr. Fayez Jarad

Year:2026